



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأربعاء ١٠ مارس ٢٠١٠ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤٢٩٧)

محتويات العدد

* تحديات صعبة تنتظر العراق

* المصالحات العربية.. قراءة في أجواء القمة العربية المقبلة

* ماذا وراء التعاون الأردني-الإسرائيلي في الطاقة النووية؟

* جدول متجدد حول مشروع عقوبات إيران

* فرص واعدة للتنويع أمام الاقتصاد البحري

* «لوس أنجلوس تايمز»: لبنان يستعد للحرب

* عرض كتاب: الطاقة النووية في الخليج





تحديات صعبة تنتظر العراق

هناك إجماع بين مراقبين والمحللين والمهتمين بالشأن العراقي على أن العراق مقدم على جملة من التحديات الصعبة والمصيرية خلال الفترة التالية للانتخابات البرلمانية التي انتهت مؤخراً، وأن الدولة العراقية تعيش لحظة فارقة في تاريخها الحديث سوف يترتب على تفاعلاتها ومتغيراتها وطريقة التعامل مع هذه المتغيرات الكثير مما يتعلق بالمستقبل. إن التجربة الديمقراطية العراقية بجوانبها ومكوناتها كلها، الدستورية والمؤسسية، تواجه اختباراً كبيراً في ضوء الانتخابات الأخيرة، لأن العراقيين الذين واجهوا التهديدات بالقتل من أجل الإدلاء بأصواتهم فيها، راهنوا عليها في بناء عراق جديد مختلف عن ذلك الذي عاشوا في ظلّ صراعاته ومشكلاته واضطراباته منذ عام ٢٠٠٣، ولهذا فإن أيّ تعثر في هذا المسار من شأنه أن يوجد حالة من الإحباط وعدم الثقة بالمؤسسات والقوى السياسية القائمة، يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية، لأنه عندما تتراجع الثقة بإمكانية الإصلاح والتغيير والمشاركة من خلال الأطر السلمية في بلد متعدد الطوائف والمذاهب والأعراق، فإن هذا يفتح المجال لصراعات أهلية خطيرة يمكن أن تقود البلاد كلها إلى منزلق كارثي.

القوى السياسية العراقية بمختلف توجهاتها ومشاربها، تواجه اختباراً كبيراً أمام الشعب العراقي، في ما يتعلق بصدقيتها وقدرتها على قيادة البلاد إلى مرحلة جديدة من العمل الوطني يتم فيها التسامح على الخلافات، وإعلاء مصلحة الوطن العليا فوق المصالح الفئوية الضيقة كلها، وذلك من خلال حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على التعامل مع التحديات السياسية والأمنية والتنموية المطروحة بفاعلية وروح واحدة، خاصة أن هذه التحديات تنطوي على درجة كبيرة من الحساسية والتعقيد والخطورة. لقد مرت على العراق سنوات صعبة منذ عام ٢٠٠٣، واجه فيها الإرهاب والصراع الأهلي والتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، وعلى الرغم من بعض النجاحات التي تحققت في ما يتعلق بالوضع الأمني ومواجهة جماعات العنف، فإن هناك الكثير من الملفات التي ما زالت عالقة، وتحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل الجماعي والحوار البناء من أجل معالجتها على قاعدة احترام نتائج الانتخابات وخيارات الناخبين العراقيين، والحفاظ على سيادة العراق ووحدته الإقليمية واتمائه العربي، وتكريس مبدأ المواطنة التي يستظلّ بظلها الجميع بصرف النظر عن اختلاف العرق أو الجنس أو المذهب أو الدين.

تتيح الانتخابات الأخيرة، برغم ما أثير قبلها وحولها وفي أثنائها من خلافات وسجالات، فرصة تاريخية أمام العراق وقواه السياسية والدينية المختلفة، من أجل بناء نظام سياسي قوي، وإرساء تقاليد سياسية مستقرة، وتجاوز مرحلة المحاصصة الطائفية التي وجدت في ظروف معينة بعد عام ٢٠٠٣، خاصة أن ثمة مؤشرات إلى تراجع تأثير الأحزاب الدينية والمذهبية في الشارع العراقي، وتزايد اتجاه العراقيين نحو التصويت على أسس وطنية، كما حدث في انتخابات المحافظات الأخيرة، وكما تشير الملامح الأولية لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة. يجب أن تكون الانتخابات خطوة نحو الوحدة وبناء الأمة العراقية والمواطنة الحقة، وليست مقدمة للتشرذم والخلاف والجمود السياسي.

المشرف العام على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

للتقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

المالكم اليوم

المصالحات العربية وقمة ليبيا

في ظلّ الخلافات العربية-العربية على مستويات عدّة، فإن جهوداً تبذل من أجل التغلّب على هذه الخلافات، أو على الأقل ضمان عدم تأثيرها في مستوى الحضور في القمة العربية المقبلة في ليبيا، المقررة نهاية الشهر الجاري، أو في سير أعمالها، خاصّة أن ثمة تجارب سابقة أدت فيها مشاحنات بين بعض الدول العربية في أثناء فاعليات القمم إلى تعكير أجوائها.

في هذا السياق، فإن تقارير تحدّثت خلال الفترة الماضية عن جهود يقودها الزعيم الليبي، معمر القذافي، من أجل تحقيق بعض المصالحات بين دول عربية مختلفة، خاصّة بين مصر من جانب، وكلّ من سوريا وقطر من جانب آخر، كما تحرك الأمين العام للجامعة العربيّة، عمرو موسى، من أجل المساعدة على تحقيق هذا الهدف، ونجح في الحصول على موقف لبناني بحضور القمة، إلا أن مستوى الحضور لم يتحدّد بعد، وذلك في ظل موقف بعض القوى اللبنانية التي تحمل ليبيا مسؤولية اختفاء الإمام الشيعي، موسى الصدر، منذ نحو ثلاثين عاماً. وفي الوقت الذي تستعدّ فيه ليبيا لاستضافة القمة العربية يومي السابع والعشرين والثامن والعشرين من مارس الجاري، فإن هناك بعض المؤشرات الإيجابية في مسار العلاقات العربية-العربية. فقد نقلت وسائل إعلام، مؤخراً، عن مصدر دبلوماسي مصري قوله إن العلاقات بين مصر وقطر تمرّ بأجواء إيجابية، وإن القاهرة تؤيد الدور القطري في حل مشكلة دارفور، بينما تدعم قطر عقد مؤتمر إعادة إعمار دارفور في مصر في الحادي والعشرين من الشهر الجاري. وعلى الرّغم من أن زيارة الرئيس الإيراني لدمشق، مؤخراً، قد قوبلت بعدم رضا من قبل القاهرة والرياض، فإن تعليّقاً رسمياً لم يصدر من العاصمتين حولها، وهذا حال دون التأثير السلبيّ للزيارة في الانفتاح الحادث في علاقات دمشق والرياض، أو ضخّ المزيد من التوتر في علاقات القاهرة ودمشق. وعلى مستوى العلاقات المصريّة-الجزائريّة التي شهدت توتراً كبيراً على المستويين الرسمي والشعبي خلال الفترة الماضية، فإنها بدأت في الاتجاه إلى التهدئة في ضوء عودة السفير المصري إلى الجزائر، والتهدئة الإعلامية الملحوظة بين الجانبين.

لكن على الرّغم من ذلك، فإن القمة تأتي في ظل أجواء عربية مليّدة على أكثر من مستوى؛ حيث تصرّ الجزائر على طرح مطلبها الخاص بتدوير منصب أمين عام جامعة الدول العربية، وعدم قصره على مصر فقط، وهناك توتر، وإن كان مكنوياً، بين مصر وسوريا على ضوء موقف دمشق من «حزب الله» اللبناني، الذي تتهمه القاهرة بالتورط في محاولة لزعزعة الأمن داخل الأراضي المصريّة، وموقفها من إيران. فضلاً عن ذلك، فإن علاقات ليبيا والسعوديّة ما زالت فاترة، برغم بعض الانفراج الذي لحق بها خلال الفترة الماضية، وما زالت علاقات الجزائر والمغرب يشوبها التوتر على خلفيّة الخلاف حول قضية الصحراء الغربية، وهذا كله سيخيم على أجواء القمة المرتقبة.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
ظواهر اجتماعية خطيرة
- ٥ * تقارير وتحليلات
العراق: القادم أصعب .. وفترة ما بعد الانتخابات مرحلة حاسمة
- ٦ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ٧ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ٨ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ٩ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ١٠ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ١١ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ١٢ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ١٣ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ١٤ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ١٥ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد
- ١٦ * أخبار الساعسة حول العالم
إسلام آباد





أهم الأحداث

البرازيل تحذر من حرب جديدة بسبب عقوبات إيران

إيران تأمل عدم رضوخ الصين لضغوط فرض عقوبات جديدة

حثت إيران، أمس، الصين على مقاومة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها لفرض عقوبات جديدة على طهران بسبب برنامجها النووي. وتسعى واشنطن وقوى غربية أخرى إلى فرض جولة رابعة من العقوبات الدولية ضد إيران. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمانبرست، أمس «نأمل ألا تتأثر الصين بالمطالب الأخرى، وأن تكون لها سياستها المستقلة». إلى ذلك حذر الرئيس البرازيلي، أمس، من أن العقوبات التي اقترحتها الولايات المتحدة ضد إيران بشأن برنامجها النووي قد تؤدي إلى اندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط.



بايدن: التزام أمريكا أمن إسرائيل مطلق

قال جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، بعد اجتماعه، أمس، مع بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي «نحن مصممون على منع إيران من امتلاك أسلحة نووية. نحن نعمل مع دول عديدة في أنحاء العالم لإقناع طهران بالوفاء بالتزاماتها الدولية، وأن تتوقف وتكف». وأضاف بايدن «لا توجد على الإطلاق أي مسافة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في ما يتعلق بأمن إسرائيل.. أمننا المشترك. لا توجد أي مسافة على الإطلاق». وأبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي تقديره للجهود التي يبذلها الرئيس الأمريكي. وقال «أقدر كثيراً جهود الرئيس أوباما لقيادة المجتمع الدولي لفرض عقوبات صارمة على إيران. كلما كانت هذه العقوبات قوية كان على النظام الإيراني أن يختار بين تطوير برنامجه النووي أو تعزيز وجوده».



أمريكا تعذر للبيبا عن تصريحات تهكمية

اعتذرت وزارة الخارجية الأمريكية، أمس، عن تعليقات تهكمية أدلى بها المتحدث باسمها بشأن دعوة الرئيس الليبي للجهاد ضد سويسرا. وقال المتحدث باسم الوزارة، بي جي كرولي، الذي أدلى بتلك التصريحات، للصحفيين «أدرك أن تعليقاتي الشخصية فهمت كهجوم شخصي على الرئيس الليبي». وأضاف «هذه التعليقات لا تعكس السياسة الأمريكية ولم يقصد بها الإهانة. أعتذر إذا كانت فهمت على هذا النحو». وقال إنه يأسف لأن الجدل أثار توتراً في العلاقات.

قطر وإيران توقعان اتفاقية للتعاون الأمني

وقّعت قطر وإيران، أمس، اتفاقية للتعاون الأمني تشمل مكافحة الجريمة المنظمة وحراسة الحدود ومكافحة تهريب المخدرات وغسل الأموال والتزوير والاتجار بالبشر. وقال وزير الداخلية الإيراني، مصطفى محمد نجار، في تصريحات للصحفيين في الدوحة بعد توقيع الاتفاقية مع وزير الدولة للشؤون الداخلية القطري، الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني، إن «إيران تؤمن بأن عليها توثيق الأمن والاستقرار مع دول الخليج وأساس العلاقات هو تأمين الأمن والاستقرار في المنطقة». مؤكداً أن «الاتفاقية الأمنية توفر ذلك». وحول إمكانية توقيع اتفاقيات مماثلة مع باقي دول «مجلس التعاون»، قال نجار «نبذل الجهود للتواصل مع بقية بلدان المنطقة».



السلطة الفلسطينية تطالب العرب بـ«خطوات عاجلة»

إسرائيل تقرّ ببناء (١٦٠٠) مسكن في القدس

أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية، أمس، الموافقة على بناء (١٦٠٠) مسكن للمستوطنين اليهود في القدس الشرقية، فردت السلطة الفلسطينية بدعوة العرب إلى اتخاذ «خطوات عاجلة»، في حين دان البيت الأبيض ونائب الرئيس الأمريكي هذا القرار. ففي واشنطن، دان البيت الأبيض، أمس، قرار السلطات الإسرائيلية، مشيراً إلى أن هذا القرار يأتي في غير محله في أثناء زيارة نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، لإسرائيل. وبالتزامن مع وجود بايدن في إسرائيل، وبعد يوم على مغادرة الموفد الأمريكي، جورج ميتشل، المنطقة، أعلنت الداخلية الإسرائيلية الموافقة على بناء (١٦٠٠) مسكن للمستوطنين اليهود في القدس الشرقية المحتلة.



اليمن يعرض الحوار على «الانفصاليين»

قالت وسائل إعلام رسمية في اليمن، أمس، إن الرئيس علي عبدالله صالح عرض إجراء محادثات مع «الانفصاليين الجنوبيين» والإصغاء إلى مطالبهم. وجاءت دعوة صالح إلى الحوار بعد اشتباكات متكررة بين القوات الحكومية و«الانفصاليين» في الجنوب، مع تنامي الاحتجاجات واعتقال السلطات عشرات الناشطين الجنوبيين. وقال صالح، في خطاب ألقاه في «الأكاديمية العسكرية العليا»: «ندعوهم إلى أن يعودوا إلى الرشد والصواب وأن يحكموا العقل والمنطق».





ظواهر اجتماعية خطيرة

السلوكية والثقافية العديدة التي يتعرض لها، سواء من الخارج أو الداخل، ولذلك، فإنها تحتاج إلى مواجهة قوية وفاعلة، ليس من أجهزة الأمن، أو المؤسسات المعنية برعاية الأحداث، أو تلك التي تهتم بالأطفال مجهولي النسب وتوفر الرعاية المعيشية لهم فقط، وإنما من مؤسسات أخرى عديدة داخل المجتمع في مقدمتها مؤسسات التعليم بمختلف أنواعها، والمؤسسات الدينية التي يمكنها أن تقوم بدور مهم وأساسي في مواجهة هذه الظواهر والتصدي لها، والأندية الرياضية والثقافية التي توجه طاقة الشباب إلى الأنشطة المفيدة، إضافة إلى كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتلك التي تقوم على زرع القيم في المجتمع، لأن الأمر يتعلق في هذه الظواهر الاجتماعية الخطرة، في جانب أساسي منه، بأزمة في التربية، وأزمة في دور الأسرة على وجه الخصوص، لأنه في ظل بعض التحولات والتغيرات التي لحقت بالمجتمع تراجع دور الأسرة كإحدى أهم مؤسسات التربية. لا بد من إعادة الاعتبار إلى دور الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية بعد تراجع هذا الدور لمصلحة أدوار جهات ومؤسسات أخرى تقوم على تشويه قيم المجتمع، ونقل ممارسات وظواهر غريبة وخطرة إليه. ومع أهمية الأدوار التي يمكن أن تلعبها جهات ومؤسسات مختلفة في هذا الصدد، فإن دور الدين له أهميته الخاصة والمحورية في الحفاظ على المجتمع وصيانة تماسكه.

خلال الفترة الماضية تناولت وسائل إعلام محلية العديد من الظواهر الخطرة والجديدة على مجتمعنا المحلي، جاء على رأسها ظاهرتا الأطفال مجهولي النسب، وارتفاع جرائم المراهقين والأحداث. فوفقاً لما نشرته صحيفه «الإمارات اليوم»، مؤخراً، فقد أشارت إحصاءات صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن عدد مجهولي النسب في الدولة وصل إلى ٥٩٣ شخصاً، وذلك وفقاً لبيانات «دار زايد للرعاية الإنسانية» في أبوظبي، و«دائرة الخدمات الاجتماعية» في الشارقة، إضافة إلى «مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر» في دبي. بموازاة هذه الإحصاءات اللافتة للنظر، فقد أثار مقتل فتى مواطن لم يتجاوز عمره الـ (١٣) عاماً، على أيدي عشرة مراهقين وشباب مواطنين، سدّدوا إليه إحدى عشرة طعنة في أثناء جلوسه أمام بيته في منطقة الراشدية في دبي، فيما نجا شقيقه، ابن الرابعة عشرة، بعد تلقيه ضربتين على رأسه وساقه -صدمة كبيرة على الساحة الإماراتية، أدت بشرطة دبي إلى إعلان التوجه إلى شن حملة أمنية على «حملة السكاكين» من المراهقين، متوعّدة إياهم بإجراءات صارمة.

هذه الظواهر المجتمعية الخطرة التي تهدد أمن المجتمع وسلامه الاجتماعي، وتخلّ بمنظومة القيم الإيجابية التي تحكمه وتميّزه في آن واحد، هي نتاج للتغيرات والتحولات التي يشهدها، ومصادر التأثير

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↓	٩٠.٠١	↓	١.٤٩٦٢	↓	١.٣٥٩٨	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برمبيل		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	٠.١٨	٤.٥١	↓	٠.٨٩	٧٩.٧٥	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		
↓	١٠٥٥٠.٢	↑	١٠٥٦٤.٤	↑	٢٣٤٠.٧	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠.٧٤%
شركة (١٦)	الشركات المرتفعة
شركات (١٠)	الشركات المنخفضة
شركات (٧)	الشركات الثابتة
سوق دبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠.٨٤%
شركة (١٤)	الشركات المرتفعة
شركة (١٣)	الشركات المنخفضة
شركات (٣)	الشركات الثابتة





العراق: القادم أصعب .. وفترة ما بعد الانتخابات مرحلة حاسمة

إذا استغرقت عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة شهوراً، مثلما حدث بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، فإن البلاد ستكون من دون حكومة عندما يبدأ انسحاب القوات الأمريكية صيف هذا العام، وهو وضع ينذر بانفلاق فوضى، ويفتح الباب أمام سيناريو الانقلاب العسكري، بحسب ما يرى مراقبون غربيون.

والمساومات لتشكيل الحكومة الجديدة ربما تشهد ترتيبات معقدة وتحالفات سياسية بين خصوم الأوس؛ إذ ظهر في الشهور السابقة حزب كردي انشق على الكتلة الكردية، وأعلن أنه سيكون منفتحاً على التحالف مع الكتل غير الكردية، فضلاً عن احتمال أن تدخل الحركات العلمانية في تحالفات مع أحزاب شيعية وسنية منوئة لقائمة «دولة القانون» بقيادة رئيس الحكومة السابقة، نوري المالكي، و«القائمة العراقية»، بقيادة إياد علاوي.

ويحذر مراقبون من مغبة سحب القوات الأمريكية في ظل هذه الظروف، ويقول بعضهم إن الهدف الرئيسي لأوباما في ما يبدو هو سحب القوات، وليس المساعدة على بناء نظام ديمقراطي مستقر في العراق. ومن الملاحظ أن انتقادات مماثلة بدأت تظهر من جانب الأكراد، الذين ظلوا لسنوات حليفاً مقرباً من واشنطن؛ إذ يعتقد مراقبون أنهم باتوا يشعرون بالإهمال من جانب الولايات المتحدة، بسبب تحول اهتمامها في اتجاه بغداد، ويرون أن «الديمقراطية الهشة في العراق تعتمد على حجم القوات العسكرية الأمريكية على الأرض»، حسبما جاء في تقرير نشرته صحيفة «آشيا تايمز».

الشهور المقبلة تعدّ مرحلة حاسمة في العراق؛ فقد تمت صياغة خطة سحب القوات الأمريكية من العراق بوساطة إدارة أوباما على أساس إجراء الانتخابات العراقية أواخر عام ٢٠٠٩، أي من المفترض أن تكون هناك حكومة عراقية عندما يبدأ سحب القوات الأمريكية صيف هذا العام. ولكن إجراء الانتخابات في هذا الموعد يعني أن العراق سيكون من دون حكومة عندما تبدأ عملية سحب القوات الأمريكية، وهو وضع ينذر بفوضى وعدم استقرار، ويفتح الباب، بالتالي، أمام سيناريو الانقلاب العسكري، وهو ما حذر منه في الآونة الأخيرة سفير بريطانيا لدى العراق.

على الرغم من أعمال العنف والتفجيرات، فإن مراقبين ومسؤولين وصفوا الانتخابات العراقية بالنجاح؛ إذ أشاد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بالعملية الانتخابية، مؤكداً أن الإقبال الكبير للناخبين العراقيين على الاقتراع يؤكد أن «مستقبل العراق ملك للشعب العراقي».

ولكن .. ماذا بعد؟

غالبية تحليلات المراقبين تشير إلى صعوبة حصول أيّ من الكتل الانتخابية المتنافسة على أغلبية الثلثين المطلوبة لتشكيل الحكومة الجديدة، ويتوقعون بصورة عامة أن تشهد الفترة المقبلة عمليات تفاوض وتسويات سياسية تمتد أسابيع، وربما شهوراً، لتشكيل الحكومة المقبلة؛ إذ استغرقت مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية السابقة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ نحو خمسة أشهر، تعرّضت خلالها مختلف مناطق العراق لسلسلة من أعمال العنف والهجمات الإرهابية بقيادة تنظيم «القاعدة في العراق».

كما تشير التوقعات إلى أن «القادم أصعب»، وأن الشهور المقبلة هي «الشهور الحاسمة» في العراق، في ظل الانسحاب المقرر للقوات الأمريكية، واضطلاح القوات العراقية بالملف الأمني. ويجمع المراقبون على أن الفراغ الذي سيحدث بفعل التأخير في تشكيل الحكومة الجديدة ربما يهدّد الوضع الأمني في البلاد خلال الفترة المقبلة. ويكمن سبب التأخير المرتقب في تشكيل الحكومة في عدم توافر الثقة بين الأحزاب المتنافسة؛ إذ لم يعد من السهل حصول أيّ حكومة على الأغلبية في البرلمان العراقي المقبل، حتى إذا كانت حكومة يقودها الشيعة. فالأحزاب الشيعية كانت في السابق موحّدة، لكنها الآن خاضت الانتخابات بقوائم عدّة، وينطبق ذلك على الأحزاب السنية والكردية أيضاً.

كما تشير توقعات المحللين إلى أن فترة التفاوض



قطع إمدادات البنزين يشعل الجدل حول مشروع عقوبات إيران

يقول مراسل صحيفة «فايننشال تايمز»، جافير بلس، إن قرار «فيتول» و«جلينكور» و«ترافيجورا»، وهي كبرى شركات تجارة البترول في العالم، وقف تزويد إيران بالبنزين، قبيل أيّ تشديد للعقوبات الأمريكية، سوف يشكل اختباراً لحجج هؤلاء الذين لا يتفقون حول تأثير مثل هذه التدابير العقابية.

بالفعل، خاصة من الصين». ويقول الكاتب إن حكومة الرئيس محمود أحمددي نجاد تخطط لتخفيض الاستهلاك عبر تخفيض الدعم السخي اعتباراً من الشهر المقبل. وفي الوقت الحالي، تحصل كل سيارة على ٨٠ لتراً من البنزين المدعوم كل شهر بسعر ١١ سنتاً للتر، مع بيع لتر البنزين الزائد على ذلك الحد بنحو ٤٥ سنتاً. وتأمل الحكومة أن تخفض الحصة المدعومة إلى ٦٠ لتراً. وسوف يؤدي تخفيض الدعم -حتى لو كان لا يحظى بشعبية- إلى توفير المال لطهران. ففي العام الماضي أنفقت إيران ١٠ مليارات دولار على واردات البنزين، وهي الأموال التي يمكن تحويلها إلى البرنامج النووي. كذلك، فإن تدابير فرض الحصة في السابق قد خفّضت الطلب بالفعل. وتقدر «الوكالة الدولية للطاقة» أن الاستهلاك انخفض في الشهر الماضي إلى ٤٤٧ ألف برميل يومياً، منخفضاً بنسبة ٢,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨. يضاف إلى ذلك أن إيران تحاول تحديث مصافي التكرير لتعزيز الإمدادات. ويعتقد بعضهم أن إيران قد تحقق الاكتفاء الذاتي في غضون عامين أو ثلاثة. ويذكر الكاتب أن العامل الأهم والمنقذ لإيران هو حقيقة أن صنّاع السياسة قد ظلوا يناقشون استهداف واردات البنزين الإيرانية سنين، ما يلغي أيّ عنصر مفاجأة. وفي حقيقة الأمر، فقد بدأت إيران بالفعل في «اكتناز البنزين قبيل العقوبات الأمريكية»، وفقاً لـ «الوكالة الدولية للطاقة».

ويرى فريق من المراقبين أن أيّ عقوبات تستهدف واردات إيران من البنزين ستسهم في تفاقم الاحتقان الشعبي وتساعد الضغط على النظام الإيراني، بما يؤدي إلى عزله وتآكل نفوذه الداخلي تدريجياً، ولكن آخرين يرون أن هذا الوضع سيغذي نفوذ «الحرس الثوري»، ويمنحه فرصة إحكام سيطرته على البلاد، وفرض مزيد من القيود على المعارضين.

يرى مراسل صحيفة «فايننشال تايمز»، جافير بلس، أن مؤيدي تشديد العقوبات ضد إيران، بمن فيهم مشرّعون أمريكيون، يحتجّون بأن وقف الإمدادات سوف يصيب الاقتصاد الإيراني بالشلل. وللتكيّف مع ذلك، على حدّ قولهم، سوف تحتاج إيران إلى تخفيض الدعم حتى تخفض الاستهلاك، وهو إجراء لا يحظى بالشعبية، وسوف يشعل التضخم. وبلغت الكاتبة النظر إلى أن فرض حصة البنزين في صيف عام ٢٠٠٧ أدّى إلى غضب شعبي، مع إضرام المحتجين النيران في عدد من محطات البنزين. وبأمل بعض أنصار المعارضة أن تؤدي الزيادة في أسعار الطاقة، أو المزيد من الضغوط الاقتصادية بسبب العقوبات، إلى تشجيع الشرائح الفقيرة من الشعب الإيراني على الانضمام إلى «الحركة الخضراء» المعارضة للنظام. وينقل الكاتب عن مارك دوبيويتس، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» التي تؤيد العقوبات، قوله «إذا واجه النظام ضغطاً اقتصادياً موجعاً مثل تخفيض حادّ في إمدادات البنزين، فقد يتوصل إلى قرار مفاده أن القنبلة النووية، بدلاً من أن تكون ضامناً لبقاء النظام، قد تكون محقّزاً على زواله». لكن آخرين يعتقدون أن العقوبات ستكون على أفضل تقدير غير فعّالة، وعلى أسوأ تقدير سوف تساعد النظام في طهران على النفخ في المشاعر الوطنية، خاصة أن إيران تستورد في الوقت الحالي ثلث احتياجاتها من البنزين فقط، وتدّعي أنها ستتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في حال توقفت الشركات الأجنبية عن بيع البنزين لها. ويقول منتقدو العقوبات إن إيران قد تتمكن من العثور على مصادر بديلة لتدبير احتياجاتها من البنزين أيضاً. وفي حقيقة الأمر، قد ذكرت «الوكالة الدولية للطاقة»، المنظمة البترولية المعنية بمصالح البلدان الغربية، أن «إمدادات جديدة قد ظهرت





خبراء يحذرون من الأبعاد الجيوبوليتيكية والاقتصادية لخط أنابيب إيران-باكستان-الهند

في ظل الصعوبات السياسية والطوغرافية التي يواجهها مشروع خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى جنوب آسيا، وإمكانية انسحاب الهند ودخول الصين مكانها، يرى خبراء أن قرار بكين، التي ترغب في تنويع مصادر توريد الطاقة، بالمشاركة أو عدم المشاركة، ستكون له أبعاد جيوبوليتيكية واقتصادية.

دخلت إيران وباكستان والهند على مدى عقود في مفاوضات شاقة حول إقامة خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى جنوب آسيا، ولكن الاعتبارات الجيوبوليتيكية والتجارية حالت دون التوصل إلى اتفاق، برغم حاجة إيران المتزايدة إلى تنويع مبيعات الغاز للأسواق الآسيوية والدول الآسيوية الباحثة عن مصدر مستقر يمكن الاعتماد عليه في تزويدها بإمدادات الغاز. وذكر المحلل السياسي، ستيفن بلانك، أن مشاركة الهند في هذا الخط يكتنفها غموض متزايد كان سبباً مباشراً بتعطيل المشروع، إضافة إلى أسباب أخرى مثل ضغوط الولايات المتحدة على نيودلهي للانسحاب منه، ووجود شكوك خارجية حول قدرة إيران على تنفيذ وعودها بملء خط الأنابيب، وشكوك الهند حول حالة الاستقرار في أفغانستان، والخوف من العمليات الإرهابية في إقليم بلوشستان الباكستاني حيث يمر خط الأنابيب.

وأضاف الكاتب في مقال نشرته مجلة «آشيا تايمز»، أمس، أن إيران حذرت الهند مؤخراً من أن صبرها أوشك على النفاد، وهو تهديد ما كان ليحدث لولا إحساس الإيرانيين بأن لديهم ورقة قوية بديلة أخرى (الصين). ولكن مشكلة إيران مع باكستان لم تكن بالدرجة نفسها من الصعوبة، حيث سبق أن وقع الرئيس الإيراني، أحمددي نجاد، مع نظيره الباكستاني، آصف علي زرداري، اتفاقية بقيمة ٧,٥ مليار دولار في مايو الماضي لنقل ٣٠ مليون متر مكعب - تتضاعف إلى ٦٠ مليون متر مكعب يومياً - إلى باكستان من حقل «بارس» جنوب إيران.

وأردف الكاتب قائلاً إن دخول الصين على الخط لقي ترحيب الإيرانيين، حيث صرح وزير الخارجية الصيني، يانج جيتشي، في مطلع عام ٢٠٠٨ أن بلاده «تدرس جدياً اقتراح باكستان المشاركة في مشروع خط أنابيب إيران-باكستان-الهند» عبر المحيط الهندي.

ويرى الكاتب أنه بغض النظر عن قرار الصين، فإن الولايات المتحدة يجب أن تدرك أن قرار بكين المشاركة في خط الأنابيب -أو انسحابها منه- ستكون له أبعاد جيوسياسية وجيواقتصادية داخل القارة الآسيوية.



«نيويورك تايمز»: أسعار النفط الخام تعاود الارتفاع مجدداً

التفاؤل بقدرة الاقتصاد الأمريكي على الانتعاش، والتوتر في نيجيريا، وامتزاز الصين بناء مخزون استراتيجي لها من مواد الطاقة، كلها عوامل أسهمت في عودة أسعار النفط إلى الارتفاع، حيث وصل سعر البرميل إلى ٨٢ دولاراً. ومع انتهاء موجة البرد والعواصف يتوقع الخبراء مزيداً من الارتفاع في الأسعار هذا الصيف.

وذكرت الصحيفة أن أسواق الطاقة ظلت مستقرة نسبياً منذ مطلع أكتوبر الماضي، حيث ظلت الأسعار الخام تتحرك في نطاق ضيق بين ٧٠ و٨٣ دولاراً للبرميل، وذلك في أعقاب سنوات من الأسعار غير الحقيقية أدت إلى وصول سعر البرميل إلى ١٤٧ دولاراً في يوليو ٢٠٠٨ قبل أن ينخفض إلى أقل من ٣٣ دولاراً فقط بعد خمسة أشهر. ثم استعادت أسعار النفط عافيتها بصورة مطردة خلال معظم شهور العام الماضي إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها في مطلع يناير الماضي، حيث وصل سعر البرميل إلى ٨٤ دولاراً. ويرى بعض خبراء الطاقة أن من الممكن أن تخرج الأسعار عن هذا النمط خلال الأيام القليلة المقبلة، ولكن من المستبعد أن ترتفع الأسعار إلى مستويات الذروة التي كانت عليها عام ٢٠٠٨. وأضافت الصحيفة أن مخزون النفط الخام العالمي يتراجع ببطء منذ فترة، ولكن المخزون المحلي في تزايد، ويظل أعلى بكثير من متوسط السنوات الخمس المعروف عن هذه الفترة من العام. ورغم توافر إمدادات البنزين، فإن سعر الجالون في محطات الوقود يرتفع منذ فترة بارتفاع أسعار النفط. فمتوسط سعر الجالون من البنزين العادي ارتفع ليصل إلى ٢,٧٥ دولار يوم الإثنين الماضي، أي أعلى مما كان عليه قبل أسبوع (حيث كان سعره ٢,٧٠ دولار)، وقبل شهر (حيث كان سعره ٢,٦٦ دولار). وعادة ما ترتفع أسعار البنزين في فصل الربيع فيما تبدأ مصافي التكرير في التركيز على أنواع الوقود الأكثر تكلفة وملاءمة لفصل الصيف. وقد كان الطلب والأسعار منخفضين هذا الشتاء بصورة خاصة بسبب موجة البرد والعواصف.

يعتقد المحلل الاقتصادي، كليفورد كراوس، أن ارتفاع أسعار النفط الخام إلى نحو ٨٢ دولاراً للبرميل يوم الإثنين الماضي، أي بزيادة ١٠ دولارات للبرميل على الشهر الماضي، تقف وراء مجموعة من العوامل مثل موجة التفاؤل تجاه قدرة الاقتصاد الأمريكي على الخروج من حالة الركود ومعاودة رحلة الانتعاش مجدداً، والتوترات الجارية في نيجيريا - إحدى كبرى الدول المصدرة للنفط - حالياً، والتقارير التي تحدثت حول عزم الصين بناء احتياطي استراتيجي لها.

وذكر المحلل في مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ ٨ فبراير الماضي أن اللافت للنظر في الأمر أن أسعار البنزين بدأت في الارتفاع أيضاً، حيث قفز متوسط سعر الجالون خمسة سنتات، خلال الأسبوع الماضي، ليصل إلى ٢,٧٥ دولار. ويخشى توم كلوزا، رئيس محليي النفط في هيئة المعلومات الخاصة بأسعار النفط، أن يؤدي هذا الارتفاع إلى «فرض أعباء جديدة على كاهل الاقتصاد الأمريكي»، مشيراً إلى أن المستهلكين يدفعون نحو مليار دولار زيادة في محطات الوقود، أي بزيادة نحو ٢٥٠ مليون دولار على الفترة نفسها في العام الماضي. وتوقع كلوزا أن تتجاوز أسعار البنزين ثلاثة دولارات للجالون خلال الفترة من إبريل حتى يونيو المقبلين، بسبب تحسن أحوال الطقس، الذي يشجع السائقين على استخدام سياراتهم بدرجة أكبر، وذلك قبل أن تبدأ رحلة الانخفاض إلى مستوى ٢,٥٠ دولار للجالون بعد انتهاء موسم الصيف. ووصف المحلل هذه الفترة بـ «أننا نمرّ حالياً بالدورة الرابعة أو الخامسة لفترة نهاية الشتاء وبداية فصل الربيع، حيث تميل أسعار البنزين إلى الارتفاع».



فرص واعدة للتنوع أمام الاقتصاد البحريني

تمتلك البحرين فرصاً واعدة للتنوع الاقتصادي، ومن المتوقع أن تزداد قدرتها على استكمال هذه المسيرة خلال السنوات المقبلة، خاصة إذا ما تمكّنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط والغاز الطبيعي.

الاقتصاد البحريني، إذ إن القيمة المضافة لهذه الصناعة تصل إلى نحو ٣٣٦ مليون دولار، بما يمثل نحو ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتستحوذ على نحو ٦,٢٪ من الصادرات، وتوفّر نحو ٥ آلاف فرصة عمل. * تولي البحرين قطاعات الاتصالات والنقل اهتماماً كبيراً، الأمر الذي مكّنها خلال السنوات الماضية من امتلاك بنية تحتية متطورة ساعدتها على استقطاب أكثر من ١,٥ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنوياً، وتمكّنت من اجتذاب العديد من الشركات العالمية، وقد وصل الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نحو ١٦,٢ مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٩.

وبالإضافة إلى المساعي البحرينية على طريق التنوع الاقتصادي، فإن لديها فرصاً واعدة لاستكمال هذا الطريق في المستقبل، خاصة إذا تمكّنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما تسعى إليه الحكومة البحرينية بالفعل، إذ إنها تستهدف مضاعفة إنتاجها النفطي خلال السنوات السبع المقبلة، ليصل إلى نحو ١٠٠ ألف برميل يومياً، كما أنها تستهدف مضاعفة إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى أكثر من ملياري قدم مكعب يومياً خلال الفترة نفسها.

وإذا ما استطاعت تحقيق هذين الهدفين، فإنها ستتمكّن من التحول إلى مصدر للنفط والغاز، وإن كانت هذه الصادرات ستكون بكميات محدودة، فإنها ستمثل مؤشرات إيجابية جيدة بالنسبة إلى الاقتصاد البحريني، الذي سيتمكّن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في النفط والغاز، بالإضافة إلى استثمار فوائض تصدير النفط في القطاعات الاقتصادية الحيوية، خاصة صناعة الألمونيوم، كما سيكون بمقدورها إنشاء صناعات جديدة مثل صناعة البتروكيماويات.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين نهاية عام ٢٠٠٩ ما يقدر بنحو ١٩,٣٦ مليار دولار، وقد حافظ الاقتصاد البحريني (ضمن عدد قليل من الاقتصادات العالمية) على نموه الإيجابي خلال ذلك العام، حيث إنه نما بنحو ٢,٩٪، وقد زاد حجم الاقتصاد البحريني بأكثر من ٤٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية، كما زاد حجمه بنحو ثلاثة أمثال منذ عام ٢٠٠٠. ويُعدّ النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد البحريني، حيث يسهم هذا القطاع بنحو ٦٠٪ من إجمالي الصادرات البحرينية، ويستحوذ على نحو ٧٠٪ من الإيرادات العامة للدولة، وتسهم الصناعة الاستخراجية للنفط الخام بنحو ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي البحريني.

وبالرغم من هذه المؤشرات، فإن البحرين لا تعدّ دولة نفطية كبيرة إذ إن احتياطياتها النفطية لا تتعدّى ١٢٤,٦ مليون برميل، وهي تنتج نحو ٤٨,٥ ألف برميل يومياً، إلا أن هذا الإنتاج لا يغطي الاستهلاك المحلي، وتحتاج البحرين إلى استيراد جزء من احتياجاتها النفطية من الخارج، ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة إلى الغاز الطبيعي، إذ إنها تمتلك احتياطيات تبلغ نحو ٩٢ مليار قدم مكعب، وتنتج نحو ١٢,٦٤ مليار متر مكعب سنوياً، يتم استهلاكها بالكامل في السوق المحلي.

مساعي التنوع

ولهذه الإمكانيات المتواضعة لقطاع النفط والطاقة البحريني، تسعى الحكومة البحرينية إلى إخراج اقتصادها من عباءة هذا القطاع، وتنوّع هذه المساعي كما يلي: * تهتم الحكومة البحرينية بصناعة الألمونيوم، إذ إنها تستثمر فيها نحو ٢,٩ مليار دولار سنوياً، وقد تمكّنت من إحراز تقدّم كبير على طريق تطوير هذه الصناعة، حتى باتت تمثل ثاني أهم قطاع بعد قطاع الطاقة بالنسبة إلى



شهدت الأسابيع الأخيرة تزايد الأصوات المعارضة المطالبة باستقالة فلاديمير بوتين من رئاسة الحكومة الروسية، وهو تطور اعتبره مراقبون غير مسبوق منذ تولي بوتين رئاسة الوزراء، إلا أن المعارضة نفسها تعاني انقسامات.

لرئاسة بوتين للحكومة والمطالبة باستقالته. ويعتقد مراقبون أن هذه الاستراتيجية ربما تحقق نجاحاً، خاصة في ظل ازدياد الاحتجاجات خلال الأسابيع الأخيرة السابقة في عدد من المدن الروسية. ويشير تقرير مجلة «تايم» إلى أن الاحتجاجات التي حدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية وقعت في مدن أقل حجماً من «كالينينجراد»، إلا أن حجم الاحتجاجات يُعدّ كبيراً قياساً بالمعايير الروسية. كما تدل نتائج استطلاع محلي للرأي، أجراه مؤخراً مركز حكومي لقياس الرأي، على أن شعبية بوتين تراجعت في الآونة الأخيرة إلى أدنى مستوى لها في السنوات السابقة.

المعارضة الروسية من جانبها لا تزال تعاني انقسامات عميقة تجعل من تشكيل تحالفات بينها أمراً مستحيلاً. وتقول فاليريا نوفودفورسكايا، المعارضة السوفيتية السابقة، المعروفة بانتقاداتها القوية لحكومة بوتين حالياً، إن جماعات المعارضة استغلت احتجاجات «كالينينجراد» بصورة إيجابية، ولكن سرعان ما نشب الخلاف بين قادتها بسبب التنافس.

ترى، هل تتجه المعارضة الروسية إلى تنظيم صفوفها، وتوحيد نفسها، واستغلال أجواء الاحتجاج على بوتين، والسياسات الاقتصادية لحكومته، أم يشعر بوتين بالخطر، ويتجه إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز سلطاته وتحجيم المعارضة؟ الإجابة عن السؤال هي ما خلص إليه تقرير مجلة «تايم»، الذي نقل عن مراقب مطلع قوله إن روسيا لا تزال تحصل على عائدات كبيرة من صادرات النفط والغاز، ولا يبدو على السلطة ما يشير إلى قلقها تجاه الاحتجاجات ونشاط المعارضة والمطالبة باستقالة بوتين. أما بالنسبة إلى بوتين، فليس هناك ما يشير إلى أنه يعتزم إجراء أي إصلاح، أو الإدلاء بتبرير لسياساته، أي أنه واثق بوضعه والمحافظة على سلطاته، على حد قول المراقب.

النشاط المعارض لحكومة بوتين كان محدوداً خلال السنوات القليلة السابقة، وباعتراف زعماء المعارضة أنفسهم لم يكن صوتها مسموعاً، بسبب عدم فاعليتها ومحدودية نشاطها، إلا أنها نشطت بصورة ملحوظة خلال الأسابيع الأخيرة، حسبما جاء في تقرير لمجلة «تايم» الأمريكية. ويقول التقرير إن انطلاق العمل المعارض لبوتين في صورته الحالية بدأ في مدينة «كالينينجراد» نهاية يناير الماضي عندما حضر نحو ١٠ آلاف شخص ندوة للمعارضة في هذه المدينة، وهو إقبال غير مسبوق على نشاط المعارضة، وأكبر احتجاج على بوتين على مدى خمس سنوات على الأقل.

ويشير تقرير مجلة «تايم» إلى أن احتجاج سكان «كالينينجراد» جاء لأسباب عدة، أبرزها فرض الحكومة زيادة في الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، ما تسبّب بانتهاء تجارة السيارات المستعملة المستوردة من الدول الأوروبية. ويقول سكان المنطقة إن هذا الإجراء تسبّب بفقدان نحو ٢٠ ألفاً وظائفهم، في وقت يشكو فيه السكان ازدياد رسوم الخدمات، وفرض ضرائب إضافية.

كانت هذه الأوضاع فرصة مناسبة اقتنصتها المعارضة، التي أرسلت قادتها من موسكو إلى «كالينينجراد»، حيث لم تعد مطالب المعارضة مقصورة على خفض الضرائب، وتوفير الوظائف للعاطلين، وتعيين حاكم جديد فحسب، بل طالبت بوتين نفسه بالاستقالة من رئاسة الحكومة. ويتحدث قادة المعارضة الآن عن استراتيجية جديدة برزت من تجربة العمل المعارض في «كالينينجراد» تتمثل في متابعة الأوضاع في كل مكان، واستغلال احتجاجات السكان المحليين في رفع شعارات المعارضة. ويرون أن انتهاج هذه الاستراتيجية تدريجياً في ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الحالية في روسيا، سيؤدي في نهاية الأمر إلى اتساع رقعة المعارضة





اعتبارات عدة للتعاون الأردني-الإسرائيلي في الطاقة النووية المدنية

ينوي الأردن وإسرائيل تنفيذ مشروع مشترك يقضي بإقامة محطة لتوليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة النووية، في ظل اختلال ميزان الطاقة لدى كل منهما. ومن المتوقع أن يدفع هذا الاتفاق إلى مزيد من الاتفاقات المشابهة في المنطقة خلال الفترة المقبلة.

احتياجاتها المتزايدة من الكهرباء خلال السنوات المقبلة. وإن كان الاختلال الواضح في ميزاني الطاقة في الأردن وإسرائيل يمثل المحرك الرئيسي لإقدامهما على خوض تجربة العمل المشترك للاستخدام السلمي للطاقة النووية، فإن هناك عدداً من الاعتبارات التي قد تكون لعبت دورها في هذا الشأن، ولعل من أهمها:

* أن التقارب الجغرافي ربما كان عاملاً محفزاً لهما على الدخول في مثل هذا الاتفاق المشترك، خاصة أن هذا التقارب يساعدهما على تنفيذ هذا الاتفاق، حيث إنه يجعل عملية الربط بين الجانبين في مجال الطاقة، خاصة الطاقة الكهربائية، أمراً ليس صعباً، كما أنه يسهل عملية تبادل المواد الخام اللازمة، كما أن هذا التقارب الجغرافي يضعهما في ظروف مشابهة، خاصة في ما يتعلق بقصور مصادر الطاقة التقليدية.

* ويعدّ التوجه العالمي القائم حالياً بشأن الانتقال إلى عصر الطاقة الجديدة والمتجددة من أهم العوامل التي تساعد الدول على الدخول في شراكات مع بعضها بعضاً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في ظلّ القلق الدائر بشأن إمدادات الطاقة التقليدية في المستقبل، بجانب قضايا الاحتباس الحراري والتلوث البيئي.

* ربما تكون الرغبة الواضحة لدى الأردن في التوسع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، هي الدافع الذي شجّعها على التفكير في هذا الاتفاق مع إسرائيل، خاصة أنه لا يعدّ الاتفاق الأول للأردن في هذا الشأن، فقد استطاع خلال الأعوام القليلة الماضية التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات مع عدد غير قليل من الدول المتقدمة في مجال الطاقة النووية، التي شملت كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا واليابان وإسبانيا.

يخطّط الأردن وإسرائيل لتوقيع اتفاق للشراكة بينهما في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن المخطّط له أن ينصبّ الاتفاق على إنشاء محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية تحت إشراف فرنسا، وبتكنولوجيا فرنسية أيضاً، ومن المتوقع أن يشجع بعض دول المنطقة على إبرام اتفاقات مشابهة مع دول أخرى، سواء في المنطقة، أو من خارجها.

اختلال موازين الطاقة

الدافع الرئيسي لدى الأردن وإسرائيل إلى هذا الاتفاق، هو التغلّب على الاختلال الواضح في ميزاني الطاقة لديهما، فالأردن يحصل على نحو ٩٥٪ من احتياجاته من الطاقة من الخارج، حيث يستورد نحو ١١٠ آلاف برميل نفط يومياً، ونحو ٦٨ مليار قدم مكعبة من الغاز الطبيعي سنوياً، ويستورد أيضاً نحو ٢٨ مليون كيلوات في الساعة من احتياجاته من الطاقة الكهربائية من مصر، عبر شبكة الربط الكهربائي في ما بينهما، ونتيجة لذلك يخطّط الأردن للتوسع في الاعتماد على الطاقة النووية لتأمين نحو ٣٠٪ من احتياجاته من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة إلى إسرائيل التي تفتقر إلى إنتاج النفط، فهي لا تنتج أكثر من ستة آلاف برميل يومياً، وتستورد نحو ٢٥٠ ألف برميل يومياً لسدّ احتياجاتها المحلية. وتعتمد إسرائيل على الفحم في توليد معظم احتياجاتها من الطاقة الكهربائية، ما يضطرها إلى استيراد أكثر من ٣٣٠ مليون طن من الفحم سنوياً، ولن تتمكن من الاستمرار في الاعتماد على الفحم في توليد الكهرباء في المستقبل، حيث إنها تواجه معارضة داخلية لذلك، كما تعاني إسرائيل شحاً في الموارد المائية، وبالتالي لا تستطيع الاعتماد عليها لتوليد الكهرباء، فلا يبقى أمامها سوى الاعتماد على الطاقة النووية كوسيلة لتلبية





إسلام آباد

ماذا وراء تجدد أعمال العنف في باكستان؟

فجر مسلحون سيارة مفخخة كانت ممتلئة بالمتفجرات على بواية «مكتب التحقيقات الفيدرالي» الباكستاني في مدينة لاهور، وأسفر الهجوم صبيحة يوم الإثنين الماضي عن مقتل ١٢ شخصاً على الأقل، وإصابة ٦٥ آخرين بجراح متفاوتة الخطورة. وكان شخص، يبدو انتحارياً، قد قاد سيارته التي كانت تحمل نحو ٦٠٠ كيلوجرام من المتفجرات، وراح يحاول التسلل داخل بهو مكتب المخابرات الباكستاني، ثم فجر نفسه، الأمر الذي أدى إلى انهيار عمارة بأكملها، وتضرر عدد كبير من البيوت والسيارات. وكان بين القتلى خمس نساء وطفلان معظمهم كانوا متجهين إلى المدارس المجاورة للمنطقة. ويعدّ هذا أول هجوم انتحاري تشهده مدينة لاهور منذ مطلع عام ٢٠١٠، حيث إنها كانت قد شهدت هدوءاً كبيراً لم تشهده منذ سنين. وأعاد التفجير الجديد المخاوف من أن تكون لاهور على موعد مع التفجيرات الشبيهة بما شهدتها عام ٢ٰ٠٩، حيث كان أغلبها في شهر مارس، وظلت تستهدف مكاتب المخابرات الباكستانية خاصة، ومدارس تدريب رجال الأمن والشرطة. وكانت مدينة لاهور قد تعرضت عام ٢٠٠٩ لأكثر من سبع هجمات انتحارية أسفرت عن مقتل أكثر من ١٢٠ شخصاً على الأقل، كانت غالبيتهم من رجال الأمن. وكانت وزارة الداخلية قد حذرت، يوم الثلاثاء ٥ مارس ٢٠١٠، حكومة البنجاب من أن هناك سبعة انتحاريين قد تمكّنوا من دخول الإقليم، وطالبت برفع مستوى الإجراءات الأمنية خاصة في مرافق الأمن والحكومة. وتخشى الحكومة الباكستانية أن ينهار الهدوء الذي شهدته منذ مطلع عام ٢٠١٠ بعد هذا الانفجار، وطالبت بإعادة تشديد الإجراءات الأمنية، ورفع مستوى الرقابة، خاصة في نقاط التفتيش. إلى ذلك، شنت طائرات حربية باكستانية غارات جديدة على منطقة وزيرستان الجنوبية، أول من أمس، وأسفرت عن مقتل سبعة مسلحين، كما جاء في بيان قوات الجيش. وفي ميرنشاہ في وزيرستان الشمالية قتل مسلحون مجهولون زعيماً طالبانياً محلياً.

مواجهة بين «طالبان» و«الحزب الإسلامي» في أفغانستان

أسفرت الاشتباكات التي شهدتها ولاية بجلان في أفغانستان، يومي الجمعة والسبت الماضيين، بين مسلحي كل من «الحزب الإسلامي» وحركة «طالبان»، عن مقتل ما لا يقل عن ٨٠ شخصاً كان بينهم ٣٥ من أفراد «الحزب الإسلامي»، و١٥ من مسلحي «طالبان»، والبقية من المدنيين العزل. وكانت هذه الاشتباكات قد استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وشارك فيها عدد من القادة العسكريين للطرفين. ويرغم أن أسباب هذه المواجهة لا تزال مجهولة للمراقبين، فإن تقريراً صادراً عن خدمة «ميديا لينك» الإعلامية الباكستانية، قد أشار إلى أن هذا الصراع جاء ثمرة خطط أمريكية تستهدف إضعاف «طالبان» في الدرجة الأولى، سواء من خلال تفجير صراعات داخلها، أو تقسيمها بين معتدلين ومتشددين، أو من خلال تفجير مواجهات بينها وبين الجماعات المسلحة الأخرى، وعلى رأسها «الحزب الإسلامي»، أو من خلال تفجير صراع بينها وبين باكستان. وعلى الجانب الداخلي لحركة «طالبان»، فإن الجهود مستمرة من أجل تفجير بيتها الداخلي، من خلال التنسيق مع بعض قياداتها، واعتبارهم الأكثر بلوغاً وإرشاداً ووعياً ومؤهلين للتفاوض معهم، كما جرى مؤخراً مع قيادات طالبانية بينها وزير دفاعها السابق، الملا عبيدالله أخوندزاده، ووزير المخابرات السابق، الملا عبدالرزاق، وحتى من خلال دفع الملا عبدالغني، المعتقل حالياً في باكستان، إلى لعب دور داخل الحركة، ودفعه إلى الانفلات من خط الملا عمر، الأمير الحالي لـ «طالبان». وأشار التقرير إلى أن الأفكار الأمريكية بشأن مستقبل أفغانستان قد لاقت استحساناً من «الحزب الإسلامي»، الذي يقوده مؤسسه، قلب الدين حكمتيار، في شرق أفغانستان وشمالها، حيث راح يقدم مشروعه السياسي بعد قمة لندن، حيث وافق خلاله على التغيير السلمي في أفغانستان، وعلى دور صناديق الاقتراع، وعلى تطبيق الديمقراطية في بلاده، ورأى أن النظام الديمقراطي هو الأنسب لأفغانستان حتى تختار قادتها وزعماءها بنفسها.



برغم الهدوء السياسي والرواج السياحي
«لوس أنجلوس تايمز»: لبنان يستعد للحرب

في الشأن اللبناني، كتب دويل مكمانوس مقالاً نشرته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» تحت عنوان «لبنان ينعم بالسلام ويستعد للحرب»، ذكر فيه أن الاقتصاد اللبناني قد تنامى خلال العام الماضي بنسبة ٩٪، وانضمت الفصائل الدينية والسياسية المتناحرة إلى اتفاق لتقاسم السلطة، فضلاً عما تشهده البلاد من رواج سياحي. ولكن اللبنانيين واثقون بأن ذلك لن يستمر طويلاً، وفق ما استشفه الكاتب خلال زيارته للبلاد الشهر الماضي. فاللبنانيون مقتنعون -وليس من دون سبب- بأن المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران سوف تتحول إلى حرب أخرى بين إسرائيل ولبنان. ويذكر الكاتب أن إيران وحليفاتها سوريا قد ساعدتا ميليشيا «حزب الله» الشيعية في جنوب لبنان على التسلح. ويمضي الكاتب إلى وصف تلك الميليشيا بالتطرف، متطرقاً إلى ما توعّد به زعيم «حزب الله»، حسن نصرالله، من ضرب إسرائيل، في توقيت ومكان من اختياره. ومن جانبها لم تستخف إسرائيل بهذا التهديد، حيث حذّر وزير خارجيتها المشاكس، أفيجدور ليبيرمان، من أن إسرائيل سوف تستخدم الحرب المقبلة في محاولة لإطاحة النظام السوري، على حدّ تعبير الكاتب. ويعتقد اللبنانيون أنه في حال قصف إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية، ستستجيب ميليشيا «حزب الله» لذلك، وتشعل حرباً على الحدود الشمالية لدولة إسرائيل. ولكن من الممكن أن يؤدي فرض الولايات المتحدة وحلفائها عقوبات ضارية على إيران إلى إشعال الحرب أيضاً. فقد تحثّ إيران «حزب الله» على إشعال نيران الحرب لمجرد توريط الحزب في أزمة أخرى باهظة التكاليف. ويذكر الكاتب أن ذلك لا يشير قلق اللبنانيين وحدهم، ففي كلمة ألقاها في وقت سابق من هذا العام، قال مستشار الأمن القومي، جيمس جونز، إن النظام الإيراني قد يلجأ في حالة الضغط عليه إلى شنّ هجوم من خلال وكلاء، مثل «حزب الله» في جنوب لبنان، ما يشير خطر تعرّض إسرائيل لهجمات.

سياسات أوباما تحدّد حصاد واشنطن من حرب العراق

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» افتتاحية تحت عنوان «اللعبة الأخيرة في العراق»، استهلّتها بقولها إن أولويات السياسة الخارجية للرئيس باراك أوباما تتنوّع بين تحويل مسار الحرب في أفغانستان، وتحسين العلاقات مع روسيا، ووقف برنامج إيران النووي، واستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. غير أن أهم اختيار للسياسة الخارجية في إدارة أوباما بدأ يوم الإثنين الماضي في الدولة التي يتعامل الرئيس أوباما معها عن بعد، وهي دولة العراق. حيث اختار ملايين من العراقيين مرشحيهم من بين نحو ٦٠٠٠ مرشح لـ (٣٢٥) مقعداً في البرلمان، في ما يمكن وصفه بأنه أكثر الانتخابات حرية في الشرق الأوسط. وسواء انتهت الانتخابات من دون اندلاع عنف أو تزوير، وبغض النظر عما سيعقبها من مساومات سياسية، ستحدّد هذه الانتخابات مستقبل العراق وعلاقة الولايات المتحدة معه. وتوضح الافتتاحية أن الرئيس أوباما اعتمد في حملته الانتخابية على معارضة الحرب. غير أن أسلوب تعامله مع العراق خلال الأشهر الستة المقبلة سيحدّد إذا ما كانت تلك الحرب ستنتهي بالنجاح وانسحاب القوات الأمريكية من العراق المستقر الحليف للولايات المتحدة، أم ستنتهي بانتصار المصالح الإيرانية، أم بحرب أهلية تزعزع استقرار المنطقة بأسرها. لذا فالرئيس في موقف سياسي حرج سيتطلب منه التخلّي عن بعض الغموض في سياسته بشأن العراق، وذلك لضمان النجاح. وتضيف الافتتاحية أن الرئيس أوباما كرر التزامه إنهاء الحرب بشكل مسؤول، وقد حرص على ذلك قدر المستطاع. فقد أطلّ أمد الجدول الزمني للانسحاب، وفوض نائبه، جو بايدن، لمساعدة العراقيين على الاستعداد للانتخابات. غير أن الرئيس كان يركّز في كلماته على هدف الإسراع في الانسحاب الأمريكي، أكثر من تعزيز الديمقراطية العراقية، برغم أن تعزيز الديمقراطية يخدم المصالح الأمريكية على المدى البعيد، لأنه سيضمن استقرار المنطقة ومواجهة التطرف الديني والفتن الطائفية، كما سيمهّد الطريق إلى زيادة إنتاج النفط العراقي.



كوريا الجنوبية تستضيف قمة دولية للطاقة النووية

ذكرت وسائل الإعلام أن كوريا الجنوبية ستستضيف قمة دولية حول الطاقة النووية في سيئول خلال الأسبوع الحالي، لمناقشة الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومكافحة الاحترار العالمي. وستبدأ القمة الشرفية من أجل السلام والبيئة لعام ٢٠١٠ اليوم، وسيشارك فيها أكثر من ١٥٠ من قادة العالم في مجال الصناعة النووية. ويشمل جدول الأعمال مناقشة جهود منع انتشار الأسلحة النووية، ومراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي، ومعالجة النفايات النووية. وسيشارك في القمة مسؤولون وخبراء طاقة ذرية من ١٧ دولة من أنحاء العالم، من بينها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا وروسيا والصين. تجدر الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية فازت العام الماضي بصفقة قيمتها ٢٠ مليار دولار أمريكي لبناء مفاعلات نووية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يرسخ من مكانتها كرائدة عالمية في صناعة الطاقة النووية التجارية. إلى ذلك، بدأت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، أول من أمس، تدريباتهما العسكرية المشتركة السنوية التي يطلق عليها اسما «العزم الكبير» و«النسر الوليد»، بعد يوم من استنكار كوريا الشمالية المناورات واصفةً إياها بأنها استعداد للغزو، وهددت بتعزيز ردعها النووي. وتهدف مناورة «العزم الكبير» إلى تدريب قوات كوريا الجنوبية المسلحة على مواجهة حالات الطوارئ الناجمة من هجوم كوري شمالي مفترض، فيما تركز مناورة «النسر الوليد» على تدريبات مكافحة التسلّل، وتحسين الوضع العملي المرتبط والمشارك بين الجيشين. وأفادت وسائل الإعلام المحلية بأن نحو ١٠ آلاف جندي أمريكي و٨ آلاف فرد تعزيز سيشاركون في مناورة «العزم الكبير» المشتركة، بينما سيشارك ٢٠ ألف جندي كوري جنوبي في مناورة «النسر الوليد». وواجه الحدث السنوي الاستنكار واسع النطاق المتوقع من كوريا الشمالية، التي هدّدت في بيان، يوم الأحد الماضي، بقطع جميع الاتصالات العسكرية بين الكوريتين، ووقف عملياتها لنزع السلاح النووي.

«هآرتس»: إسرائيل هي التي تقرّر موقفها حيال إيران

يقول يوئيل ماركوس في مقال في صحيفة «هآرتس» إن إسرائيل تملك قوة ردع تعزّزها دائماً، وإذا شعرت بأن وجودها مهدد، فإنها قد تستعمل هذه القوة بغير نظر إلى موافقة الأمريكيين وغيرهم، وهذا أمر يثبتته التاريخ. ويقول الكاتب، تعليقاً على ما دار مؤخراً خلال محادثات الرئيسين السوري والإيراني في دمشق «إن الوجبة الرئيسية التي قدّمت على غداء العمل الرئاسي كانت إسرائيل». ويقول: إنه الأسد نفسه الذي اقترح مرات عدّة في المدة الأخيرة فقط إجراء تفاوض سلمي مع إسرائيل. وكان عن يمينه أحمدى نجاد الذي يعلن القضاء على إسرائيل، وعن يساره نصرالله الذي يؤيد هذا الهدف بكلتا يديه. كما يمكن أن نخمن إنشاء حلف عسكري يردع إسرائيل و/أو الولايات المتحدة عن الأخذ بإجراءات تمس حصول إيران على القدرة الذرية، التي لا تخافها إسرائيل فقط، بل العالم كله. ويتابع الكاتب: إن نظام حكم الأسد هو من بين نظم الحكم التي تريد إيران إسقاطها، ويجب أن يكون أقرب إلى العراق والسعودية والأردن ومصر من إيران. قد تخطئ إيران فهم المسموع بحسب الأصوات التي تصدر عن إسرائيل. وقد يخطئ قادتها فهم قدرة إسرائيل، أو المبالغة في الضغط الأمريكي عليها كي لا تعمل في مواجهة إيران. لكن ردع إسرائيل يعتمد على بناء القوة والاستعداد لاستعمالها في حالة تهديد الوجود. في أيام الانتظار عام ١٩٦٧، عندما جلس جنودنا أسابيع بلا عمل تحت الشمس المحرقة ومصر تهدد بالهجوم، عين آخر الأمر موشي ديان وزيراً للدفاع، وانتظر الجميع قراره. لكنه في لقائه الأول المرسلين الأجانب قال جملة غامضة «من المتأخّر جداً العمل العسكري، والباكر جداً الاتفاق على العمل السياسي». قرر الصحفي وينستون تشرشل (الحفيد) أنه يضيع الوقت، وفي تلك الليلة نفسها طار عائداً إلى لندن، حين كانت طائراتنا في طريقها للقضاء على طائرات سلاح الجو المصري في قواعدها. ولذا فإن صيت إسرائيل مبني على الردع ذي الغطاء.



«الفيدرالي الأمريكي» يشرف على البنوك الكبرى

كتب توم برايثوايت من واشنطن مقالاً نشرته صحيفة «فايننشال تايمز» قال فيه إن (البنوك التي يزيد رأسمالها على ١٠٠ مليار دولار سوف تخضع للإشراف عليها من «الاحتياطي الفيدرالي»، بموجب خطة إصلاح رقابي تمثل نصراً جزئياً لـ «البنك المركزي» الأمريكي، بعد أشهر من تعرضه للانتقادات في الكونغرس). وبلغت الكاتبة النظر إلى أن كريس دود، رئيس «اللجنة المصرفية» في مجلس الشيوخ، كان قد اقترح تجميع كلّ صلاحيات الإشراف على البنوك في جهة رقابية واحدة، لكن يتوقع أنه يستعد هذا الأسبوع لاقترح أن تبقى أكبر ٢٣ مؤسسة أمريكية تحت رقابة «الفيدرالي»، وفقاً لمصادر مطلعة على هذه الخطط. وبينما كان الاهتمام منصباً على الجدل بين الديمقراطيين والجمهوريين حول صلاحيات ومهام جديدة لحماية المستهلك، قد توضع داخل «الفيدرالي» أيضاً، فإن عناصر أخرى من الإصلاح الرقابي -تعدّها المؤسسات وصنّاع السياسة أكثر أهمية- على وشك النضج. فثمة مشروع قانون جديد يختص بالمؤسسات الفاشلة، لكن التي تمثل أهمية للنظام في الوقت نفسه، من شأنه أن يسمح للحكومة بأن تصفي بسرعة الشركة الفاشلة حتى تحول دون انتشار العدوى عبر النظام المالي. لكن، وفي تنازل لمخاوف جمهورية حول إعطاء الحكومة صلاحيات أكثر من اللازم على الشركات، فسوف ينصّ قاضي الإفلاس على ضوابط ومعايير خاصة لذلك. ويهدف هذا التشريع إلى الحيلولة دون تكرار تجربة الإنقاذ المكلفة لمجموعة «أمريكان إنترناشيونال»، أو الإفلاس المضّر لـ «ليهمان براذرز». ويعود احتفاظ «الفيدرالي» بالسلطة على أكبر البنوك الأمريكية جزئياً إلى مطالب وزير الخزانة، الرئيس السابق لـ «فيدرالي» نيويورك، تيم جيثنر، الذي أكد لأعضاء مجلس الشيوخ أن «البنك المركزي» هو الوحيد المؤهل للإشراف على لبّ النظام. لكنه يأتي بعد حملة تعبئة لرؤساء «الفيدرالي» الإقليميين أيضاً، وهي الحملة غير المسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية.



الجزائر تتوقع انتعاش الطلب على الغاز خلال عامين إلى ثلاثة أعوام

قال وزير الطاقة والمناجم الجزائري، شكيب خليل، في مقابلة أول من أمس، إن الركود العالمي في الطلب على الغاز الطبيعي المسال مؤقت، وإن الطلب سيتعافى خلال ما بين عامين وثلاثة أعوام. وأضاف خليل لـ «رويترز» أنه على المدى البعيد، وبالتحديد من وجهة النظر البيئية، ومن منطلق إرضاء الطلب العالمي، ستكون هناك حاجة كبيرة إلى الغاز الطبيعي المسال. وأضاف أنه بناءً على ذلك، فهذه مجرد مشكلة مؤقتة، وستنتهي خلال ما بين عامين وثلاثة أعوام، وستعود الأمور إلى طبيعتها، خاصة مع تأجيل كثير من الاستثمارات المقررة بسبب «الأزمة المالية العالمية». لكنه أشار إلى أنه لا يتوقع انتعاشاً في أي وقت قريب في صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى الولايات المتحدة، غير أنه أضاف أن تعامل الجزائر مع هذه السوق محدود. وستستضيف مدينة «وهران» الجزائرية مؤتمراً دولياً كبيراً للغاز الطبيعي المسال في إبريل المقبل. وقال خليل إن الجزائر تسعى إلى زيادة مبيعات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق الآسيوية. وتبني الجزائر محطتين جديدتين للغاز سيتم الانتهاء منهما خلال الأعوام الأربعة المقبلة. وأضاف أن السوق التقليدية للصادرات الجزائرية هي اليابان ثم كوريا الجنوبية.

«صندوق النقد الدولي» يرى أن اقتصادات

إفريقيا تنهض بسرعة تفوق المتوقع

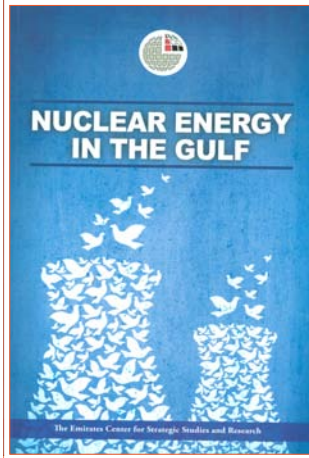
أشار المدير العام لـ «صندوق النقد الدولي»، دومينيك ستروس-كان، الأحد الماضي إلى أن الاقتصادات الإفريقية تنهض من «الأزمة الاقتصادية العالمية» بسرعة تفوق المتوقع. وقال ستروس-كان، في نيروبي، إن سياسات ضرائبية أكثر حزمًا في عدد من دول إفريقيا، وضعف الانكماش في اقتصاد إفريقيا الجنوبية، وقوة نمو في نيجيريا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، أدت كلّها إلى تعزيز النهوض. وتشكل جنوب إفريقيا ونيجيريا أكبر قوتين اقتصاديتين في إفريقيا. وأضاف المدير العام لـ «صندوق النقد الدولي» في مؤتمر صحفي «كنا نتوقع أن يتحسن وضع أسواق آسيا بطريقة أسرع من أسواق إفريقيا، لكننا فوجئنا برؤية الاقتصادات في إفريقيا تنهض بسرعة فاقت ما كنا نتوقع». وأعلنت مديرة «صندوق النقد الدولي» لإفريقيا، أنطوانيت مونسيو سايب، أن القارة ستشهد نمواً يقارب ٢٪. وقالت «كنا نتوقع الأسوأ. لكننا نعتقد أننا سنحصل على أقل من ٢٪ بقليل بدلاً من نسبة الـ (١٪) التي كانت متوقعة». وأضافت «عام ٢٠٠٩ كان صعباً بالنسبة إلى هذه المنطقة. وإن معدلاً أقل من ٢٪ يسجل بعد سنوات عدة من نمو بين ٥٪ و ٧٪ في المنطقة، وهي زيادة كبيرة في دخل الفرد». وبحسب «صندوق النقد الدولي»، فإن ستروس-كان يقوم بجولة في كينيا وجنوب إفريقيا وزامبيا من السابع إلى الحادي عشر من مارس الجاري بهدف بحث الفرص والتحديات التي تواجه إفريقيا إثر «الأزمة الاقتصادية العالمية»، وذلك قبل أن ينتقل إلى بروكسل.



الطاقة النووية في الخليج

التعاون لدول الخليج العربية. ويرى الخبراء أن استخدام هذا النوع من الطاقة في أغراض سلمية من شأنه أن يعطي دفعة قوية لخطط التنمية الشاملة في تلك الدول.

يؤكد رئيس فريق التفتيش الدولي، هانز بليكس، أهمية تطبيق إجراءات حظر الانتشار النووي، وحماية المنشآت النووية ضد أعمال التخريب، ومنع المواد النووية من السقوط في أيدي التنظيمات الساعية إلى امتلاكها. وتجنباً لإضافة مزيد من التوتر إلى التوتر



الناشر: «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

الحالي في الشرق الأوسط، بسبب البرنامج النووي الإيراني، يرى بليكس أن على الدول الساعية إلى امتلاك الطاقة النووية أن تحذو حذو أبوظبي في توضيح نياتها بأنها لا تسعى إلى إقامة مفاعلات لتخصيب اليورانيوم، أو إنتاج البلوتونيوم، وذلك بهدف تكريس الثقة.

يتفق مع هذا الرأي خبير الطاقة، جونمين كانج، الذي يرى أن نجاح مشروعات الطاقة النووية في الشرق الأوسط يتوقف على التزام دول المنطقة اتفاقية حظر الانتشار النووي، والتزام الضمانات والاحتياطيات التي وضعتها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» للتأكد من أن تلك المشروعات مخصصة للأغراض السلمية، وأن تراعي أقصى درجات الأمن والسلامة النووية. كما يوصي بأن تتعاون تلك الدول تعاوناً وثيقاً مع المنظمات والهيئات الدولية في مجال توريد الوقود النووي، وإدارة الوقود المستنفد، ومنع الانتشار النووي، وضمان السلامة النووية.

يدعم هذا التوجه خبير آخر هو تشارلز فيرجسون، الذي يؤكد الشروط والمخاطر المصاحبة لبرامج الطاقة النووية، وضرورة تحليل المخاطر، ومعرفة الأساليب التي تتبعها التنظيمات الإرهابية، وعناصر التخريب والقوى العسكرية المعادية في الهجوم على المنشآت النووية.

يتعرض هذا الكتاب لأهمية الطاقة النووية، باعتبارها بديلاً منطقياً وحتمياً في ظل أزمة الطاقة المحتملة في المستقبل بسبب ارتفاع حجم الطلب العالمي والمحلي على الوقود الأحفوري، خاصة في ما يتعلق باحتياجات محطات تحلية المياه في منطقة الخليج العربي. فنضوب الوقود الأحفوري، وتسارع معدلات التنمية في دول الخليج، أهم عاملين يقفان وراء الحاجة إلى تطوير طاقة نووية سلمية كمصدر بديل من مصادر الطاقة في الخليج.

ويعكس الكتاب، الذي وضع مقدمته الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، آراء مجموعة من أئمة الخبراء والباحثين في العالم، الذين اعتبروا الطاقة النووية حلاً بديهيًا لمواجهة العجز المتوقع في مصادر الطاقة التقليدية إقليمياً وعالمياً. فالعالم بحاجة ماسة إلى البحث عن مصادر بديلة مجدية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، وهنا تأتي أهمية الطاقة النووية باعتبارها من أهم مصادر الطاقة العالمية خلال العقود المقبلة لأسباب عدة مثل تراجع مخزون الوقود الأحفوري، وتزايد عدد السكان، وتسارع خطوات التنميتين الاقتصادية والاجتماعية في الخليج. ويرى الخبراء أن الطاقة النووية أقل المصادر البديلة إضراراً بالبيئة، ولكن ذلك يجب أن يأتي مقرونًا بتطبيق ضوابط ولوائح صارمة في ما يتعلق بتنظيم مراحل دورة الوقود النووية كافة ومراقبتها.

وبرغم المخاطر المصاحبة لاستخدام الطاقة النووية، فإنه يوجد نحو ٤٣٦ مفاعلاً نووياً للطاقة على مستوى العالم توفر ١٥٪ من الاحتياجات العالمية إلى الكهرباء. ولكن الطاقة النووية تعدّ مصدراً نظيفاً ومستقراً للطاقة، ما يجعلها خياراً استراتيجياً واقتصادياً مجدداً لدول مجلس

